



المؤتمر الإسلامي للأوقاف
Islamic Conference for Awqaf
أوقف... لأجر لا يتوقف

مكة المكرمة 17-19 أكتوبر 2017 - ICA
ترخيص رقم 109 ت / 17

نشرة المؤتمر الإسلامي للأوقاف

#أوقف_لأجر_لايتوقف

www.icamakkah.com /eicmakkah

* الإصدار الثاني 22 أكتوبر 2017

من أرض الإسلام والسلام .. من جوار بيت الله الحرام

وبحضور 500 خبير واقتصادي من 57 دولة يبحثون تنفيذ مبادرات وقفية تنموية

بحضور أمين عام منظمة التعاون الإسلامي الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين وحضور الرئيس الفخري لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد بن محمد علي وحضور مستشار الديوان الملكي وإمام وخطيب المسجد الحرام الشيخ الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد



انطلقت أعمال المؤتمر الإسلامي الثاني للأوقاف تحت شعار (أوقف لأجر لا يتوقف) بمكة المكرمة بحضور أكثر من (500) شخصية بين خبير واقتصادي ومهتم من (57) دولة إسلامية، وذلك بهدف نشر الوعي المجتمعي بأهمية الأوقاف وأثرها على المجتمع المحلي والإسلامي، والخروج بمبادرات وقفية تنموية قابلة للتنفيذ، تحت رعاية وحضور الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في منظمة التعاون الإسلامي السفير عبد الله عالم، نيابة عن أمين عام المنظمة د. يوسف العثيمين.

وألقى كلمة الأمانة العامة للمؤتمر رئيس اللجنة المنظمة م. محمود أحمد العوضي، عرف الحاضرين فيها بالمؤتمر السابق وماصدرت فيه من توصيات والتي بدأ العمل في تنفيذها من خلال عقد شراكة علمية مع جامعة أم القرى، والجمعية العلمية

أهداف المؤتمر، والسعي لتنفيذ التوصيات، وكذلك العمل على تمويل المبادرات لأعمال وقفية تنموية يعود أثرها على المجتمع.

مناقشية، مزارد للمبادرات.

وأكد العوضي أن الأمانة للمجلس سعت إلى عقد شراكات مع القطاعات الثلاث لتحقيق

السعودية للوقف.

كما بين العوضي أن المؤتمر الحالي سيشهد جلسات علمية وورش عمل وأوراق عمل

الشريم: قفزة غير مسبوقه لتنمية الأوقاف وأرصدتها الملكية فلكية

موقع جريد الرياض - 2017/10/18

إلى أن الشروة المالية للبعض جعلت بعض الأوقاف كافية لأن تستوعب بلدا برمتيه.

وأشار الشريم إلى أن المؤتمر الحالي يسعى لأن يكون مميزا عن باقي المؤتمرات وليس نسخة مكررة منها، وذلك بتجديد الخطاب والطرح الوقفي وأسلوبه، داعيا لتصحيح المفاهيم الملتبسة تجاه شعيرة الوقف، إضافة إلى تقديم الدراسات العلمية النافعة في ذات المجال.

دعا الشيخ د. سعود الشريم عميد كلية الدراسات القضائية والأنظمة وإمام وخطيب المسجد الحرام في كلمته التي ألقاها نيابة عن مدير جامعة أم القرى، المشاركين في المؤتمر بتجديد الطرح والمواكبة لرفع المستوى الإيجابي الذي يخرج عملا نوعيا وصناعة الفرص في المؤتمر الوقفي.

وقال: «طرح تنمية الأوقاف قفزت قفزة غير مسبوقه، والأرصدة الملكية بلغت أرقامها فلكية لم تكن كما كانت من قبل، منوها



أصحاب الفضيلة والمعالي وقناصل الدول الإسلامية يفتتحون المؤتمر الإسلامي للأوقاف في نسخته الثانية



ورش العمل

4 ورش عمل تخدم الأوقاف

4 مشاكل جوهرية تواجه دراسات الجدوى الوقفية

، وشدد عبدالحليم على أهمية الجدوى الوقفية، إذ أنها ستساعد على التأكد من سلامة إنشاء الوقف وتحول دون حصول أي مجازفة غير محسوبة



واستعرضت الورشة أبرز مجالات دراسات الجدوى، والتي تمحورت حول ثلاثة محاور، وهي المشروعات الجديدة والتي تعتبر من أكثر المجالات تطبيقاً وانتشاراً لما يحتاجه أي وقف جديد من دراسات وتقديرات وتوقعات لا بد ان تتم قبل البدء في تنفيذه، ومن ثم يأتي تالياً محور التوسع والذي يبحث زيادة القدرة الإنتاجية للمشروع ومدى جدواه، ويأتي أخيراً محور الاستبدال، والذي يتناول جدوى إحلال آلة جديدة محل آلة أخرى انتهى عمرها الافتراضي

وابان الدكتور عبد الحليم، ان دراسة الجدوى الوقفية، من شأنها ان تساهم في تغيير شروط الواقف، إذ ان مخرجاتها قد تغير مسار كيفية التصرف بأرباح المشروع، وما هو رأس المال المطلوب المناسب لتحقيق رغبة الواقف وتطلعاته، وبالتالي من هنا تنبع أهمية دراسات الجدوى الوقفية حيث انها تساعد في توجيه صياغة صك الوقفية وتضمنه لاجراءات قانونية ومالية تخدم نجاح المشروع مستقبلاً وتعظيم أثره الربحي.

وتتواصل فعاليات المؤتمر الإسلامي للأوقاف حتى يوم الخميس، على فترتين صباحية ومساءية تتضمن عدة عناوين وموضوعات ومحاور متعددة، يقدمها أكثر من ٤٠ خبير ومتخصص في مجال الأوقاف، ومن هنا تنبع أهمية المؤتمر حيث التنوع في الحضور والمحاور، التي ستعمل على إبراز دور الوقف وأثره لتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والنظم الوقفية، وسبل تنمية موارده

اوضح الدكتور عصمت عبد الحليم المصطفى، مدير التدريب في معهد الاقتصاد الإسلامي، ان دراسات الجدوى الوقفية تواجه العديد من المشاكل والصعوبات حين اجرائها، وذلك بسبب قلة اعداد المتخصصين، وصعوبة التنبؤ بالمتغيرات المؤثرة في تقييم العائد الاقتصادي للمشروع الوقفي، وهو ما يحتاج الى تنمية لمهارة وتحليل دراسات الجدوى للمشروعات الوقفية بين المهتمين والعاملين في هذا المجال

وجاء حديث الدكتور عبد الحليم، ضمن ورقة عمل «دراسات الجدوى للمشروعات الوقفية» احدى فعاليات وبرنامج اعمال الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي للأوقاف، والذي سيفتح مساء اليوم الثلاثاء في فندق المؤتمرات جبل عمر بمكة المكرمة، بحضور معالي أمين عام منظمة التعاون الإسلامي، ومعالي الرئيس الفخري لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية.

وقال الدكتور عبد الحليم، ان هناك ٤ مشاكل جوهرية تواجه دراسات الجدوى الوقفية، تتمثل في عدم وضوح الرؤية لدى الجهات الوقفية، ونسبة التخصصين العاملين في اعداد الدراسات، وصعوبة التنبؤ بالمتغيرات المؤثرة في تقييم العائد الاقتصادي للوقف، وعدم اعتماد الواقفين على منهجية واحدة في اعداد الدراسات

انطلقت على فترتين اربعة ورش عمل تخدم الاوقاف وقضاياه في يوم افتتاح المؤتمر الاسلامي للأوقاف وأستهلّت الفترة الأولى في الساعة العاشرة صباحاً بورشيتها الأولى تحت عنوان «تحليل دراسات الجدوى للمشروعات الوقفية» للدكتور عصمت عبد الحليم المصطفى مدير التدريب بمعهد الاقتصاد الإسلامي، والثانية تحت عنوان «خطوات إنشاء الأوقاف» للدكتور علي العثمان مدير عام شركة ثبات لتطوير الأوقاف، وتلاههما في الثانية والنصف بعد الظهر ورشتي عمل الأولى بعنوان «حوكمة المنظمات الوقفية» للدكتور سامي تيسير سلمان العضو المنتدب للمعهد الدولي للوقف الاسلامي، والثانية بعنوان «التسويق الاحترافي للأوقاف» للأستاذ حسام الدين صابر جبر مستشار الادارة والتسويق وتطوير الأعمال. وقد لاقت الورش حضوراً متميزاً وإشادة من جميع الحضور بالمادة العلمية.



نزاعات التوثيق تتصدر دعاوي الأوقاف بالمداكم السعودية



وأثره في التنمية واستعرض المشاركون في الورشة مراحل تأسيس الأوقاف، ومنها، طرق التوثيق الشرعية والنظامية، والصياغة المثالية والقانونية لوثيقة الوقف، إضافة للجهات العدلية المختصة بإثبات وثيقة الوقف، وهي، الهيئة العامة للأوقاف والحكمة العامة و محكمة الأحوال الشخصية، كتابات العدل الأولى والثاني، كما تطرقت الورشة لمهام نظار الوقف وأنواعهم وحقوق وواجبات النظار.

وتناول الدكتور على العثمان، خطوات ما بعد توثيق الوقف، أو ما يعرف بمرحلة البناء والمثقلة في تدريب مجلس النظار وتكوين الإدارة التنفيذية وفريق العمل وأنشاء الدليل التنظيمي واستصدار التراخيص الرسمية والحسابات البنكية، وشدد العثمان انه من اهم معايير النجاح في إدارة الوقف وجود خطة استراتيجية و موازنه مالية و انتظام اجتماعات المجلس وتطبيق معايير الحوكمة والشفافية

وستستمر فعاليات المؤتمر حتى مساء الخميس القادم، حيث سيتضمن ٤ ورش عمل و٢ جلسات خاصة، و٢ جلسات رئيسية و٢ محاضرات عامة، وطرح ٢ تجارب وقفية، فضلا عن أوراق العمل وجلسات النقاش، حيث يهدف المؤتمر الى نقل الخبرات الوقفية والتعريف بأنظمتها في الدول الإسلامية الأخرى، والإسهام في تطوير بيئتها التشريعية والتنظيمية، وهو ما يأتي استجابة لرؤية ٢٠٣٠ الهادفة إلى تمكين القطاعات غير الربحية

كشف الدكتور على العثمان، مدير عام ثبات لتطوير وإدارة الأوقاف، ان دعاوى التوثيق تصدرت نزاعات وخلافات الأوقاف بالمداكم السعودية، مشيرا ان قضايا اثبات صحة الأوقاف وإنهاءاتها من قبل الورثة وأخرين، سجلت نموا مرتفعا في المحاكم، وذلك بسبب ضعف اهتمام الواقفين بتوثيق الوقف او عدم توثيقه أصلا.

جاء ذلك في ورشة « خطوات إنشاء الأوقاف وتأسيسها» والتي دشن بها المؤتمر الإسلامي للأوقاف، أعمال دورته الثانية، والتي تستضيفها مكة المكرمة على مدى ثلاثة أيام، وذلك بحضور ومشاركة نخبة من الخبراء الدوليين والباحثين والوزراء، الذين سيقدمون أوراق عمل متعددة، تعمل على إبراز دور الوقف

المؤسس والمنظم



IAEE
Exhibitions and Events Mean Business

LAHEEM
Event Management Solutions

لهيئة لإدارة وتنظيم المعارض والمؤتمرات

الشريك العلمي



الجمعية العامة للمؤسسات الإسلامية للأوقاف

U.S. GARA UNIVERSITY

الشريك الاستشاري للمبادرات



الرئيس الفخري لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية يفتتح معرض المؤتمر الإسلامي للأوقاف



والشكر والتقدير لرعاة المؤتمر على مشاركتهم في نجاح المؤتمر

الرعاة المشاركون

شريك استراتيجي

الراعي الرئيسي

الراعي الاستراتيجي



الراعي الفصائي

الراعي الرقمي

الراعي الإعلامي الحصري



كلمة الرعاة



كلمة الرعاة ألقاها بالنيابة عنهم الاستاذ/ جميل غزنوي - رئيس القطاع التجاري ممثلا للشريك الاستراتيجي شركة جبل عمر للتطوير في حفل افتتاح المؤتمر الإسلامي للأوقاف

لقاءات إعلامية

ماذا حدث في اليوم الأول من المؤتمر الإسلامي للأوقاف



المهندس محمود بن أحمد العوضي

أفاد المهندس محمود بن أحمد العوضي - رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر بأن المؤتمر الإسلامي للأوقاف في نسخته الثانية لقي حضوراً وإهتماماً واسع النطاق وأبرز ما يهتم به هذا العام هو الأوقاف التنموية ومناقشتها. وإعادة الاهتمام بالأوقاف هي صعوة من جديد للأوقاف التي كانت من أهم تراثنا

الإسلامي وسلوكياتنا المجتمعية وإعادة تثقيف المجتمع بها ، وأفاد سيادته بأن رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تنمية القطاع الغير ربحي تتوافق مع أهداف المؤتمر، وأن تكامل الجهات الحكومية تساهم في نجاح المبادرات وتقديم التسهيلات لقطاع الأوقاف، كما أسرد بأن الاعلام من أهم القطاعات التي عليها دور هام في نجاح التوعية بالأوقاف وإنشاء أوقاف إعلامية هام جدا لإثراء القطاع الثالث.

المؤتمر الإسلامي للأوقاف صديق للبيئة



تعزيزاً لتعاليم ديننا الحنيف وتماشياً مع التوجه العالمي للحفاظ على بيئة أفضل، كان من ضمن مساهمات المؤتمر في هذا الإطار سعينا إلى تفعيل التعاملات الإلكترونية كبديل عن التعاملات الورقية حفاظاً على بيئة أفضل بنسبة تجاوزت الـ ٨٦٪، كما نطمح أن تصل النسبة إلى ٩٦٪ في المؤتمر الإسلامي للأوقاف القادم ١٤٤٠-٢٠١٨.

الجلسة الافتتاحية

عالم يستهل أولى جلسات المؤتمر



السفير عبدالله بن عبد الرحمن عالم



معالي الدكتور محمد بن ناصر الخزيم



معالي الدكتور أحمد بن محمد علي

وفي الجلسة الافتتاحية التي كانت بعنوان (المسؤولية الدولية في الأوقاف التنموية) ألقى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في منظمة التعاون الإسلامي السفير عبد الله عالم، نبيا عن د. يوسف العثيمين أمين عام المنظمة، ذكر فيها أن المؤتمر يسعى من خلال ورش العمل والجلسات النقاشية إلى نقل الخبرات الوقفية والتعريف بأنظمتها في الدول الإسلامية، وكذلك طرح الحلول العلمية والعملية للتحديات التي تواجه الأوقاف، وكذلك تعزيز الإسهامات التنموية للأوقاف بما يخدم رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وعدّد الشيخ محمد الخزيم نائب الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام، وكذلك د. أحمد بن محمد علي الرئيس الفخري لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، أمثلة خلال العصور الإسلامية وأخرى في عصرنا الحالي، مثل وقف لتأمين وتجهيز العروس، وكذلك وقف لدفع مبلغ للخدم الذين تنكسر على أيديهم الأدوات، وأيضاً وقف لتأمين حبر للعلماء وطلاب العلم.

ودعا د. أحمد محمد علي في كلمته المشاركين إيجاد منتجات ووقفية تلبي احتياجات الزمن الحالي، كما طالب بإيجاد دعم المراكز للبحوث والدراسات متخصصة في شأن الأوقاف. وطالب د. أحمد، بالاهتمام بشكل أكبر بالصناديق الوقفية واستيعاب التطلبات الحديثة على مختلف الأشكال سواء الوقف الصحي، أو السكني، وغيرها من الأوقاف، وتفعيلها لتحقيق أهدافها المنشودة.

حديث الصورة ليوم الافتتاح



جلسات اليوم الأول

الجلسة الأولى



الدكتور عبدالرزاق أصبحي



معالي الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد



الدكتور يوسف بن عثمان الحزيم



الأستاذ حسن بن درويش شحبر

بدأت جلسات المؤتمر الإسلامي للأوقاف يوم الأربعاء ٢٨ محرم ١٤٣٩ الموافق ١٨ أكتوبر ٢٠١٧ بالجلسة الأولى التي كانت بعنوان «قضايا الأوقاف الإسلامية المعاصرة» ترأسها معالي الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد - مستشار الديوان الملكي وإمام وخطيب المسجد الحرام والذي قدم متحدثيها وأستهل بالدكتور عبدالرزاق أصبحي - عضو خبير بالجلسة الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة بالمغرب بورقة عمل بعنوان «التشريعات الفقهية المعاصرة في الأوقاف».

من ناحية أخرى، دعت رابطة العالم الإسلامي إلى تفعيل الشراكات بين مؤسسات الأوقاف والحكومات والمنظمات الدولية المتخصصة، والعمل على زيادة الوعي المجتمعي بالأوقاف، ودراسة أفضل الوسائل لإقناع أفراد المجتمع بدعم مشاريع الأوقاف، ودراسة إنشاء وحدات متخصصة لتسويق مشاريع الأوقاف في المنظمات غير الربحية.

جاء ذلك في ورقة لهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية التابعة للرابطة تحت عنوان (الأوقاف الإنسانية- تجربة هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية) التي قدمها الأمين العام لهيئة حسن شحبر، في المؤتمر. ودعا الأمين العام لهيئة، إلى عقد شراكات مع رجال الأعمال المتخصصين في الجانب التعليمي والصحي لإقامة مشاريع متخصصة في التعليم والصحة، حيث إن لدى هيئة الإغاثة مواقع وأراض متميزة في كثير من الدول يمكن الاستفادة منها في تحقيق عوائد كبيرة، ثم قدم الأمين العام لهيئة عرضاً موصولاً للحضور عن مشاريع أوقاف الهيئة في مكة المكرمة. وكان شحبر قد قدم في بداية الورقة

٣- لا بد من شراكة فعالة في مدخلات الإنتاج مع القطاع الخاص.
٤- حوكمة قطاع الأوقاف.
٥- الدعوة لتخصيص وتركيز عوائد الأوقاف في المشاريع الاستراتيجية العملاقة
٦- اشتراط الحصول على الزمالة أو دبلوم تطبيقي والإدارة لمن يتولى وظائف قيادية في مجلس النظارة أو المدراء التنفيذيين ونوابهم.
٧- توجيه سياسات العمل الخيري إلى الاهتمام بالبيئة.
٨ - تشجيع الاستثمار في الابتكار الاجتماعي والإبداع والالهام والموهبة .

المستدامة» عرضها الدكتور يوسف بن عثمان الحزيم - الأمين العام لمؤسسة الأميرة العنود الخيرية والذي قدم مدخلا عن الأوقاف وتعريفه لغة واصطلاحاً وخصائصه وسياسات استثمار الوقف، وأضاف عن تعريف التنمية وأنواعها سواء كانت اقتصادية أو بشرية أو مستدامة، وانتقل إلى أثر الوقف على التنمية المستدامة وقدم توصيات ملخصها:
١- تمكين الأوقاف من خلال فهم شامل للتنمية المستدامة.
٢- تحديث البنية التشريعية والقانونية والتنظيمية للأوقاف.

عرضاً تعريفياً لأنشطة ومهام هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، وأنها منظمة خيرية إنسانية منبثقة عن رابطة العالم الإسلامي، عالمية الأداء وتعاون مع الوهابين لتقديم هباتهم للمحتاجين في مختلف دول العالم، وهي ذات شخصية اعتبارية مستقلة، ورؤيتها أن تكون مرجعية للأعمال الخيرية والإنسانية، ورسالتها الريادة في العمل الخيري المؤسسي بما يخدم الإعمار والإنسانية، وأن تصبح بيت خبرة في مجال العمل الخيري. واختتمت الجلسة بورقة عمل بعنوان «أهمية الأوقاف في التنمية الاقتصادية

الجلسة الثانية



الدكتور فيصل بن محمد الشريف



رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر يكرم معالي الشيخ محمد عبدالله بن محمد الأمين

جاءت الجلسة الثانية تحت عنوان «الوقف والتنمية الاجتماعية» والتي ترأسها معالي الشيخ محمد عبدالله بن محمد الأمين - رئيس ديوان المظالم - سابقاً والذي قدم فيها الدكتور فيصل بن محمد الشريف - مدير عام الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالعاصمة المقدسة ورقة عمل بعنوان «المشاريع الوقفية وأهميتها في التنمية السياحية» وقد نتج عنها التوصيات التالية:
١- دعوة الحاضرين في المؤتمر لإقامة فعالية الأوقاف في كل عام في مكة المكرمة.

٢- التوجه نحو تفعيل التعاون والتنسيق المشترك مع الهيئة العامة للأوقاف بغرض تطوير الصيغ الوقفية القائمة في الأنشطة السياحية والفندقية .

واختتمت الجلسة بورقة عمل قدمها المهندس أسامة بن زكريا جمجوم - مستشار معالي وزير التجارة والاستثمار بعنوان «الأوقاف في ريادة الأعمال والأسر الناجحة»، الذي بدأ حديثه بتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأدوار المهمة لها في الاقتصاد السعودي، وأضاف أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تسجل ٧٠٪ فقط من الناتج المحلي للمملكة العربية السعودية، وأكد أن دورها في توليد الوظائف يصل إلى ٥٣٪، وهذا يعتبر أقل بـ ١٤ نقطة بالمقارنة بالاقتصاديات القوية في العالم، وتحدث عن دورها في تمكين المرأة في العمل وأيضاً دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تعزيز وتنمية الصادرات وتشكيل الابتكار، وأشاد بتوجه رؤية المملكة ٢٠٣٠ وانتابها لهذه الفجوة التي سبق إليها العالم منذ عقود والتوجه إلى تطويرها من العام



المهندس أسامة بن زكريا جمجوم

الماضي وإزالة العوائق وتسهيل الحصول على التمويل، وأكد أدوار الهيئة في ظل قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠١) بتاريخ ١١ رجب ١٤٣٧هـ، وأسرد أيضاً الجهات التي تواصلت معها الهيئة خلال مراحل التطوير محلياً ودولياً، كما وضع أكبر التحديات التي أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة وهي البيروقراطية والتمويل وضعف مساهمة المؤسسات المالية، وبين الرؤية وهي: جعل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة محركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وممكن لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ وما بعد، أما الرسالة فكانت: تطوير ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لنميتها من الازدهار عبر قيادة التعاون مع شركائنا الاستراتيجيين في القطاعين العام والخاص والقطاع غير الربحي محلياً ودولياً.
وأوضح أن الهيئة قد حددت ٦ أهداف إستراتيجية ١١ برنامج وأكثر من ١٦٠ مبادرة لهذا القطاع تسعى لتطبيقهم ودعمهم لتحقيق التميز المؤسسي من خلال تطبيق أفضل الممارسات الدولية.

فهد السكيت : بهذه الطرق سندعم الحكومة قطاع الأوقاف



معالي الأستاذ فهد السكيت

وحول الدعم التي يمكن ان تقدمه الحكومة لقطاع الأوقاف، قال السكيت انه سيكون من خلال عدة طرق، منها الدعم المالي وذلك عبر تقديم الحوافز والدعم المالي مباشر للمشاريع الوقفية و القروض المدعومة، ومنها الدعم التنظيمي وذلك عبر تقديم دعم التنظيمي الحكومي اللازم لتحفيز المشاريع الوقفية وتقليل العقبات التنظيمية وتسهيل الإجراءات المتعلقة بمشاريع الأوقاف، وأيضا الدعم الاستشاري من خلال تقديم خدمات المعرفة الاستشارية قبل وخلال وبعد المشاريع الوقفية وتوفير دراسات جدوى مجانية يتم تقديمها من قبل جهات حكومية.

تجدر الإشارة، ان وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص «نماء» التابعة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ، أنشأت لكي تصبح القوة الدافعة لزيادة المحتوى المحلي وتحفيز نمو القطاع الخاص من خلال العمل مع كافة الجهات لوضع الأولويات والاتفاق عليها، بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ المبادرات التنظيمية التي من شأنها أن تساعد في تنمية القطاع الخاص للوصول إلى أعلى إمكاناته

أكد معالي الأستاذ فهد السكيت، رئيس وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، المستشار بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، ان رؤية ٢٠٢٠ تهدف الى زيادة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٪، مبينا في كلمه القاها في جلسة نقاشية بالمؤتمر الإسلامي للأوقاف كمتحدث رئيسي، ان الحكومة ستدعم قطاع الوقف من خلال عدة طرق من بينها الدعم المالي والتنظيمي والاستشاري.

وشهدت الجلسة النقاشية حضور خبراء ومتخصصين وممثلين عن م القطاعات غير وقال معالي الأستاذ فهد السكيت ان للمشاريع الوقفية العديد من الإسهامات النموية، حيث تشمل الآثار الاقتصادية لمشاريع الأوقاف الناجحة زيادة الناتج المحلي الإجمالي، و التقليل من البطالة وزيادة الإنتاجية و تقليل الاعتماد على القطاع العام، فيما تنوع آثارها الاجتماعية ما بين توفير التعليم لمجموعة أوسع من المجتمع و توفيراً لاحتياجات الأساسية للطبقة المنخفضة من المجتمع و رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية

أوقاف خدمة ضيوف الرحمن



معالي أ. د. عبد الفتاح بن سليمان مشاط

كان هذا عنوان ورقة عمل وزارة الحج في المؤتمر والتي القاها معالي أ. د. عبد الفتاح بن سليمان مشاط نيابة عن معالي الدكتور محمد صالح بن طاهر بنتن - وزير الحج والعمرة والتي تناولت عدة موضوعات اساسية وهي مقترح صندوق أوقاف خدمات الحجاج والمعتمرين والزوار - و مهود الملكة في خدمات الحجاج والمعتمرين - وانشاء صندوق أوقاف خدمات الحجاج والمعتمرين - ورؤية الصندوق ورسالته - و أهداف الصندوق - و سبل تفعيل ثقافة صندوق أوقاف خدمات الحجاج والمعتمرين - و إسهامات إضافية للوقف ، وفي الختام أكد معاليه على أنه في ظل ما نصت عليه رؤية ٢٠٢٠ على أن الدولة ستواصل تشجيع الأوقاف، لتمكين القطاع غير الربحي من الحصول على مصادر تمويل مستدامة، وهذا يعطي مؤشراً قوياً لزيادة فاعليته، وإسهاماته وشراكته الفاعلة والدائمة في تحقيق هذه الرؤية، وأن منح تراخيص للمؤسسات والشركات الوقفية حفز الكثير بالتوجه لإنشاء مؤسسات وقفية تقوم بأدوار استثمارية وتنموية.

مراكز الأحياء تستعرض تجربتها الوقفية في مؤتمر مكة

والجلسات التي تخللتها فعاليات المؤتمر الى نشر الوعي المجتمعي بأهمية الأوقاف وأثرها على المجتمع المحلي والإسلامي، والخروج بمبادرات وقفية تنموية قابلة للتنفيذ. و بين نصيف، ان وقف الجمعية يهدف الى تحقيق الاستفادة المؤسسية وتطوير الجمعية لتكون مؤسسة قادرة على بناء قدرات الجمعية المالية، و تمويل التخطيط المهني المتوسط الأجل لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية، إضافة الى تحقيق الاستقرار الإداري بتمكين الجمعية من استقطاب الكوادر المحترفة مما يساعد على تمكين الجمعية من أداء رسالتها لتحقيق برامج التنمية المجتمعية وأثرها

أكد نبيل عبدالإله نصيف، نائب الأمين العام لجمعية مراكز الأحياء، ان مبادرة وقف الجمعية هدفت الى نشر ثقافة الوقف و تحقيق الاستفادة المؤسسية وتطوير الجمعية لتكون مؤسسة عصرية قادرة على بناء قدرات الجمعية المالية بتوسيع قاعدة الواقفين، جاء ذلك اثناء استعراضه تجربة الجمعية الوقفية في المؤتمر الإسلامي للأوقاف المنعقد في مكة المكرمة. وكانت أعمال الدورة الثانية للمؤتمر الذي يستمر حتى الخميس، قد انطلقت الثلاثاء بحضور علماء وخبراء ومتخصصين من دول إسلامية مختلفة، حيث تهدف ارواق العمل



نبيل عبدالإله نصيف

رياض نجم يدير حلقة نقاش بعنوان الإعلام ومسؤوليته في التثقيف بالأوقاف التنموية



أدار معالي الدكتور رياض بن كمال نجم رئيس هيئة الإعلام المرئي والمسموع سابقاً حلقة النقاش التي كانت بعنوان الإعلام ومسؤوليته في التثقيف بالأوقاف التنموية وشاك فيها فضيلة الشيخ سليمان بن عبدالله الماجد عضو مجلس الشورى سابقاً و الدكتور أحمد بن سيف الدين تركستاني أستاذ الإعلام وعضو مجلس هيئة حقوق الإنسان ز الدكتور محمود عبدالغني الحري المشرف على المركز الإعلامي والمحدث الرسمي لجامعة طيبة سابقاً.

*وجاءت التوصيات كما يلي:

١- التأكيد على أهمية عناية الكيان الوقفي بكتابة خطة شاملة للعمل الاعلامي تعدها بيوت الخبرة المتخصصة .

٢- انشاء مؤسسة اعلامية تقدم خدماتها للكيانات الوقفية من الناحية الفنية وتتولى بناء الخطط الاعلامية وتراجع المحتوى وتقوم بإنشاء الوحدات الاعلامية للكيانات الكبيرة والمتوسطة. ٣- التوسيع بإنشاء مجلة إلكترونية تعنى بالإعلان للعمل الخيري.

٤- إقامة حلقات نقاش بين الكيانات الوقفية ووسائل الإعلام المتنوعة لتحقيق الاهداف الاعلامية التي تقوم

للووقف يغلب على الظن عند أهل الخبرة أن له مردوداً مادياً بالزيادة.. جاء ذلك في حلقة نقاشية بعنوان «الإعلام ومسؤوليته في التثقيف بالأوقاف التنموية»، والتي أقيمت ضمن فعاليات المؤتمر الإسلامي للأوقاف والمقام بمكة المكرمة. ورأى الماجد أن العرف والعادة الجاريين يعدان عاملاً فقهياً مؤثراً في تحديد مقصد الواقف وأن أحوال العصر تتطلب ضرورة إيجاد وسائل تطويرية تواكب

على الأوقاف والتكامل بين الطرفين (الإعلامي والوقفي)

جواز الترويج عن الأوقاف بإعلانات إعلامية مدفوعة
أكد فضيلة الشيخ سليمان الماجد استخدام وسائل الإعلام في التعريف بالأوقاف ودفع قيمة مالية من ربح الوقف للترويج عن منتجاته التجارية في وسائل الإعلام ، وكذلك كل إعلان

حديث الصورة لليوم الأول



جلسات اليوم الثاني

الجلسة الثالثة

خبيرة تونسية تطالب مؤتمر مكة بإنشاء مصارف وقفية

طالبت الدكتورة آمال بنت عبد الوهاب، رئيسة الجمعية التونسية المالية الإسلامية، بإنشاء مصارف وقفية تعاونية لتوفير التمويلات الضرورية للمشاريع التنموية، وذلك من أجل النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي، جاء ذلك أثناء تقديمها ورقة عمل بعنوان «دور المصرفية الإسلامية في تنمية الوقف» والتي جاءت ضمن فعاليات المؤتمر الإسلامي للأوقاف المنعقد بمكة المكرمة

وحددت الدكتورة آمال ٧ ضوابط لاستثمار الوقف من أجل موافقا لأحكام الشريعة، وهي المحافظة على الموقوف بما يحقق بقاء عينه ودوام نفعه، وكذلك العمل بشروط الواقف، وأيضا استثمار الفائض من الربح في تنمية الأصل أو في تنمية الربح، وبيان جواز استثمار المخصصات المتجمعة من الربح للصيانة، وأن تكون صيغ الاستثمار مشروعة وفي مجال مشروع، مع ضرورة الإفصاح دوريا عن عمليات الاستثمار، إضافة إلى تقليل المخاطر وذلك بتنوع مجالات الاستثمار، وأخذ الضمانات الكفالات، وتوثيق العقود.

كما بينت الدكتورة آمال في ورقة العمل، (٤) طرق لتنمية الوقف النقدي، هي (التجارة بالأسهم المباحة، المصرف الوقفي، المضاربة، المشاركة)، لافتة إلى أن المصارف بما عندها من ملاءة مالية، وخبرة في حفظ الأموال واستثمارها، وبما تقدمه من خدمات راقية لما يتوفر لديها من كفاءات إدارية وتقنيات حديثة هي الحليف الموضوعي والسند القوي للوقف في سعيه لتثمين أصوله أو توزيع ثمرتها، فهي تموله عند الحاجة وتحفظ أمواله وتستثمرها له عند الوفرة».

وعرّفت آمال من خلال حديثها للمشاركين في المؤتمر، ضوابط المصرفية الإسلامية ليطمأن نظار الأوقاف من ناحية شرعية الخدمات المصرفية المقولها: «من تلك الضوابط تقديم المعاملات المصرفية وفقا للضوابط الشرعية بوجود مرجعية دينية، وكذلك استحقاق الربح بتحمل المخاطرة، إضافة إلى الارتباط بالاقتصاد الحقيقي» كما استعرضت الدكتورة آمال نموذج البنك الوقفي كنموذج وقف مستدام، حيث قالت: «هو شركة مساهمة غير ربحية ينقسم رأسمالها إلى عدد من الأسهم الوقفية التي تطرح على الاكتتاب العام ويحدد للسهم أصغر سعر ممكن لفسح المجال للجميع للاكتتاب



معالي أ. د. عبدالله بن صالح العبيد



المهندس سعيد بن دخيل اليزيدي



الدكتور إيهاب بن حسن أبو روكبة

دراسة الجدوى، واعتماد المشروع بعد ذلك والتعاون مع الشريك، لافتا إلى أن رسالتهم تتمثل في استثمار المستقبل ببيت خبرة يُمكن الواقفين من تأسيس أوقاف خالدة، ويقدم حلولاً وقفية متكاملة، يساهم بفاعلية في تطوير الأوقاف، من خلال كفاءات متخصصة فاعلة وبيئة عمل متعلمة».

وتلاه نائب رئيس اللجنة الوطنية للمكاتب الاستشارية - رئيس شركة المهادر العربية للتميز الدكتور إيهاب بن حسن أبو روكبة والذي قدم ورقة عمل بعنوان «الأوقاف وتنمية المراكز البحثية والدراسات»، والذي تناول تعريف البحث العلمي، ومراكز البحث العلمي، البحث العلمي مؤشرا لتقدم الدول، والبحث العلمي في التاريخ الإسلامي، وتناول الوضع الراهن للبحث العلمي في العالم العربي وأسباب ضعفه، وركز على دور البحث العلمي في المملكة العربية السعودية وما يشكله وأبرز الجهات التي تقود البحث العلمي.

وأضاف عن أهمية استثمار أموال الأوقاف في مشاريع البحوث العلمية والتكنولوجية، وأبرز الكيانات البحثية التي يمكن صرف ربح الأوقاف فيها وتساعد في نمو البحث العلمي، وقدم صيغ إنشاء الأوقاف على البحث العلمي.

بدأت جلسات اليوم الثاني للمؤتمر الإسلامي للأوقاف يوم الخميس ٢٩ محرم ١٤٣٩ الموافق ١٩ أكتوبر ٢٠١٧ بالجلسة الثالثة التي كانت بعنوان «الأوقاف التنموية الحديثة» ترأسها معالي أ. د. عبدالله بن صالح العبيد - وزير التربية والتعليم - سابقاً

استعرضت الجلسة الثالثة بالمؤتمر الإسلامي للأوقاف بمكة المكرمة (٥) أفكار ومبادرات لتطوير الأوقاف من خلال التقنية، يأتي في مقدمتها ضرورة بذل المزيد من عناية الهيئة العامة للأوقاف بملف التقنية في القطاع الوقفي لما له أبلغ الأثر في زيادة تأثيرها على القطاع، إضافة إلى تأسيس العديد من المؤسسات الوقفية التقنية التي تقدم الدعم والمؤازرة لتمكين التقنية في القطاع الوقفي.

وأبرزت ورقة عمل بعنوان «الأوقاف والتنمية التقنية» التي قدمها المهندس سعيد بن دخيل اليزيدي المدير التنفيذي لأوقاف نورة الملاحي، أهمية إدخال التقنية في قطاع الأوقاف حيث أكد أنها تنعكس إيجاباً على التطوير المؤسسي، كما أنها تحقق رسالة الأوقاف، وذلك متى ما توفرت (٣) عوامل مهمة تساعد في نجاح الوقف تقنياً هي (إدارة تنفيذية متخصصة، مجلس النظار، وصك الوقفية).

وقدم اليزيدي في ورقة العمل (٥) فرص ومجالات لمساهمة التقنية في تطوير القطاع الوقفي، يأتي في مقدمتها إمكانية الاستفادة من البيانات الضخمة، وكذلك مساهمة التقنية في إنجاز العمل بدقة وسرعة عالية، كما أن إدخال التقنية في مجال الأوقاف سيوجه الصرف وفق المراد الشرعي، مشيراً إلى أن التقنية الوقفية ستساهم أيضاً في إدارة أصول الوقف بفاعلية، وترفع من كفاءة استخدام الموارد، بشكل أكبر».

واستعرضت ورقة العمل أبرز التحديات التي تواجه إدخال التقنية في مجال الأوقاف، حيث قال اليزيدي: «لا بد أن يعي القائمون على الأوقاف تلك التحديات حتى يمكن مواجهتها والتغلب عليها، ومن أبرزها: الحاجة إلى وجود إستراتيجية لقطاع الأوقاف في الإفادة من التقنية وتأكيد التعامل بها، وأيضا الحاجة إلى تطوير قدرات العاملين في القطاع الوقفي تقنياً، إضافة إلى قلة الشركات أو الجهات الوسيطة المنفذة للبرامج الخاصة بالقطاع الوقفي والتي تفهم احتياجاته».

وقدمت ورقة العمل (١١) نموذجاً لأبرز المجالات التي عملت عليها أوقاف نورة الملاحي، ومنها على سبيل المثال: «منصة المواقع، نظام الوصية والوقف الإلكتروني، المحتوى الدعوي، أنظمة إدارة المنح، الألعاب الإلكترونية، منصة التبرعات»، ملحقاً إلى استعدادهم للتعاون مع الجهات الوقفية ونظار الأوقاف للتعاون في مختلف المجالات سواء بالتوعية أو بالاستشارات أو من خلال إيجاد الحلول العملية للملاحظات.

وأضاف: «نسعى من خلال عملنا ذلك إلى إحياء سنة الوقف والوصية ودلالة محب النفقة على أفضل الوجوه والطرق للاستثمار الأخرى، من خلال تقديم عمل مهني في مجال الأوقاف والوصايا، بواسطة كوادر بشرية مؤهلة، وأنظمة إدارية متقنة، عبر نموذج محدد من خلال البحث البحث عن الفرص، ومشاركة الأميز، ثم

500 خبير في الأوقاف يطلعون على تجربة الإسكان التنموي



الاجتماعي؛ بحيث يتكامل التعاون فيها بين وزارة الإسكان مع القطاع غير الربحي في تقديم برامج تنموية مختلفة للشرائح المستهدفة، لا تقتصر فقط على إسكانهم؛ بل وتمكينهم وتأهيلهم؛ انطلاقاً مما نصت عليه رؤية ٢٠٢٠ بخصوص رفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

وتعتبر المبادرة طريقاً مسانداً، يستهدف توفير السكن للفئات غير القادرة مادياً على تأمينه، حيث تعمل وزارة الإسكان على إيجاد منصة انطلاقاً لتعزيز التعاون بين المصارف والمؤسسات المالية، والشركات الكبرى من ناحية، والجمعيات التعاونية العاملة في قطاع الإسكان من ناحية أخرى، لدعم مشروعات السكن، وتحقيق فوائد اقتصادية كبيرة، وتعكس على الفئات المستهدفة في تأمين السكن لها، وثانياً على انتعاش العمل في شركات القطاع الخاص، وتوفير عدد من الوظائف للمواطنين.

بخصوص التعاون بين الطرفين في مجال استدامة موارد مبادرة الإسكان التعاوني وزيادة الموارد المالية لها عبر الأوقاف، وذلك بإنشاء صندوق وقفي يتيح للجميع المشاركة فيه، سيما أن هناك تصور بان من يوقف لا بد أن يكون غنياً، وهو تصور خاطئ، حيث يمكن أن توقف مبلغ بسيط

ودعا النمري في كلمته، المهتمين بالأوقاف، إلى تنويع مجالات الوقف وعدم حصرها على المجالات الإسلامية والاجتماعية، مستعرضاً نتائج دراسة معيارية حول تنوع صناديق الوقف في عدد من الدول الإسلامية والتي كشفت عن افتقاد معظم الدول لأوقاف تعتنى بالتنمية الاقتصادية كالزراعة والصناعة والسياحة وغيرها إضافة إلى إسكان المجتمعات الفقيرة، وهو الأمر الذي من المهم التركيز عليه في الفترة المقبلة.

تجدر الإشارة، أن "الإسكان التنموي"، هي مبادرة أطلقتها وزارة الإسكان، لتأمين السكن لمستفيدي الضمان

وقال النمري، ان المبادرة تعتمد على برنامجين رئيسيين، الأول الإسكان الميسر، ويهدف إلى توفير السكن اللائح لمستفيدي الضمان الاجتماعي ومن لا ينطبق عليهم شروط الحصول على سكن بمقابل مادي، والثاني الإسكان التعاوني، ويستهدف دعم تأسيس جمعيات تعاونية للإسكان، تضم فئاتاً متجانسة ومخصصة، كاشفاً ان المبادرة استطاعت منذ الإعلان عنها في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ م، تأمين قرابة ١٥,٠٠٠ وحدة سكنية، بالتعاون مع القطاع غير الربحي، و ٢٤,٠٠٠ وحدة سكنية تم تأمينها بالتعاون مع جمعيات الإسكان التعاوني.

وأوضح النمري، ان المبادرة تتكأ «كاشف» وهي أداة تحليل متقدمة تصور البيانات وتعرضها بشكل دقيق بحيث ترصد الاحتياج الفعلي المكاني للمواطنين، اعتماداً على قواعد بيانات المستفيدين لدى وزارة الإسكان (إسكان) والأراضي المتوفرة وقواعد بيانات المستفيدين من الضمان الاجتماعي، كما تعمل المبادرة على تطوير البيانات المتاحة لتشمل قواعد بيانات الخدمات القريبة من تجمعات المستفيدين كالخدمات الصحية والتعليمية، والمنظمات غير الربحية وبرامج المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص، وهو ما يساعد على تحسين اتخاذ قرار الاستثمار السكني حسب الطلب في كل منطقة

كما تحدث النمري عن الصندوق الوقفي للإسكان، مشيراً انه خطوة عملية لتفعيل مذكرة التعاون التي وقعتها وزارة الإسكان مع لجنة الأوقاف في غرفة الرياض وبنك التنمية الإسلامي بجدة، وذلك

دعت إلى تنويع الوقف وعدم حصره على المجالات الاجتماعية ٥٠ خبير في الأوقاف يطلعون على تجربة الإسكان التنموي

أكد المشرف العام على برنامج الإسكان التنموي بوزارة الإسكان، الأستاذ عبد الله بن محسن النمري، ان البرنامج يتكامل في استراتيجيته مع القطاع غير الربحي وبرامج المسؤولية الاجتماعية، حيث انه يستهدف تحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية كمكافحة الفقر وتعزيز الترابط الاجتماعي وتمكين الوصول للخدمات مثل التعليم والصحة، وذلك عبر توفير السكن اللائح للأسر الأشد حاجة في المجتمع

جاء ذلك في الورقة التي قدمها النمري، ضمن فعاليات أعمال المؤتمر الثاني للأوقاف الإسلامية، والتي انطلقت في مكة المكرمة بحضور ٥٠ خبير ومتخصص في الوقف والاقتصاد، من أكثر من ٥٠ دولة إسلامية، حيث قدم النمري، عرضاً مرئياً عن مبادرة الإسكان التنموي وتاريخ تأسيسها وشريحة المستهدفين من برامجها، إضافة إلى الخطوات التي أنجزت حتى الآن

وأكد النمري ان مبادرة الإسكان التنموي تأتي ضمن جهود وزارة الإسكان على معالجة جميع المشاكل المتعلقة بقطاع الإسكان، وهو الأمر الذي أدى إلى تنوع البرامج والمبادرات التي تستهدف جميع الشرائح لاسيما فئة ذوي الدخل المحدود، وهم من توليهم الوزارة اهتمامها وتضعهم محل الاعتبار ببرامج الإسكان التنموي التي أطلقتها الوزارة مطلع العام الجاري.



التجربة النيوزلاندية في هندسة الصكوك الوقفية

أضفت التجربة النيوزلاندية نكهة جديدة للمؤتمر عرضها المهندس حسين يونس بن يونس - الأمين العام للأوقاف النيوزلاندية والتي تناولت الاستفادة القصوى من أضحى مسلمي العالم الغربي، وقيمة المهدر من أضحى مسلمي العالم الغربي، (المعوقات والتحديات) خصوصية الأضحى - الجوانب الشرعية والتشغيلية، مبررات تملك المزارع الوقفية، وعناصر هندسة التمويل الوقفي، و (الصندوق الوقفي الذكي) وقف النقود المؤقت، وقف النقود الدائم، مرحلة إطفاء الصكوك الوقفية، بعد مرحلة إطفاء الصكوك الوقفية، المدلول الاقتصادي لمصطلح «ذكي».

(الإنجازات) صدور التشريع بماليزيا، التعاقد على التأصيل الشرعي، صدور التأصيل التشريعي، ورش العمل - ورشة عمل الصكوك الوقفية الأولى والثانية والثالثة والرابعة، اعتماد مجلس علماء «إسرا» للتأصيل الشرعي، أفضل نموذج للمزارع الوقفية - مزارع حليب الأغنام.

وكانت خاتمة مجموعة من التوصيات ابرزها هي ضرورة أن تضطلع هيئات الأسواق

المالية في العالم الإسلامي بمسؤوليتها الاجتماعية في تهيئة البيئة التشريعية اللازمة وإصدار اللوائح والإجراءات الضرورية لدمج الأوقاف في الأسواق المالية بالتعاون مع مسؤولو الأوقاف في العالم الإسلامي مع الأسواق المالية لتهيئة المجال للابتكار وفتح آفاق جديدة للأوقاف للقيام بدورها التنموي).



تجربة أوقاف الشيخ سليمان الراجحي لإدارة وتثمين الأوقاف على طاولة مؤتمر مكة

وأدلة تنظيمية، حيث نشأ عن هذا المشروع ثلاثة مكونات، مجلس النظارة والأمانة العامة، والقطاع الاستثماري المملوك للأوقاف ممثلاً بالشركة القابضة والشركات التابعة، والقطاع الخيري وهو مستقل عن القطاع الاستثماري، ومرخص حسب انظمة الملكة في هذا المجال.

وأشار الحقييل الى النفع الناتج من الأوقاف للمجتمع من خلال الجهات التي تمويلها الأوقاف، مثل مؤسسة سليمان الراجحي الخيرية وما يتبعها من مشاريع وبرامج رائدة، أخرى كما قدم الحقييل في ختام التجربة نصاً من صك الوقف والذي أشار انه يشمل في وقفه كل من أسهم في انشاء هذا الوقف بجهد أو رأي أو مشورة، وكل مسؤول قدم دعماً أو ذل عبقه رغبة في إنجاح هذه الأوقاف ورعايتها

دومة مستقلة عن الواقف وعن الاستفادة من الوقف، وهذا ما ذهب اليه جمهور علماء المذاهب الأربعة، مبيناً أن ذلك مطبق ايضاً في التجارب العالمية وان الوقف بذاته يعد شخصية اعتبارية وفقاً لرأي جمهور العلماء، له الحق في ان يدين ويستدين، مشيراً الى أنه وفقاً لصك وقف الشيخ سليمان الراجحي اندرج تحت الشركة القابضة كل ما نتج عن توزيع أملاك الشيخ سليمان مع أفراد أسرته، وأصبحت الشركة القابضة بذلك الذراع الاستثمارية للأوقاف.

وحول آلية العمل قال الحقييل إنه تم اطلاق مشروع استشاري في العام ١٤٢٢ لوضع الهيكل العام للأوقاف ونظامها الأساسي وتحديد صلاحيات وحدات الأوقاف وآلية العمل والحوكمة والإدارة، وما الى ذلك من لوائح



ضمن سلسلة التجارب الوقفية، استعرض المؤتمر الإسلامي للأوقاف، تجربة أوقاف سليمان الراجحي، حيث قال الرئيس التنفيذي لشركة أوقاف سليمان الراجحي القابضة، الدكتور زياد بن عثمان الحقييل، أن قرار التأسيس مر بمراحل عديدة، اعتمدا على ثلاثة أسس، أبرزها الإدارة والوضع القانوني والاستثمار. وقال الحقييل إن قرار التأسيس كان الانطلاقة فقط، مبيناً أن مراحل التأسيس أخذت وقتاً لصياغة رؤية الأوقاف ورسالتها الى جانب الآلية التي يجب أن تعمل بها والخدمات التي تقدمها، مشيراً إن التجربة أصبحت نموذجاً مثالياً؛ كونها استفادت عند التأسيس من خبرات المستشارين والمتخصصين ذوي الخبرة والرأي في هذا المجال. وأوضح الحقييل أن الوقف له

ورقة عمل الصناديق الاستثمارية للأوقاف - فرصة وضرورة



تناول المهندس محمد بن طلال عرب - الرئيس التنفيذي لمجموعة السليمانية للاستثمار ورقة عمل بعنوان « الصناديق الاستثمارية للأوقاف - فرصة وضرورة» والتي تناولت نسب الأرباح العائدة من الإستثمارات الوقفية، ومركزية الاستثمار بالنسبة للأوقاف بالحديث النبوي (قال صلى الله عليه وسلم في الحديث المشهور لعمر بن الخطاب رضي الله عنه «إن شئت حبست أصلها وسبلت ريعها») و الصناديق الاستثمارية المرخصة، ونقاط التقاء الأوقاف بالصناديق الاستثمارية، و فوائد استثمار الأوقاف عن طريق الصناديق الاستثمارية، و فوائد وفرص إنشاء الشركات لصناديق استثمارية ملائمة لاحتياجات الأوقاف،

وأوصى بتسهيل إجراءات فتح حسابات الأوقاف في الشركات المالية والتوعية بأهمية الاستثمار المؤسسي لأموال الأوقاف وتشجيع الشركات المالية على إنشاء صناديق استثمارية للأوقاف واخيراً رفع كفاءة القائمين على استثمارات الأوقاف ودراسة الخيارات القانونية للملائمة لتحويل الأوقاف إلى صناديق عقارية مدرّة للدخل.

الجلسة الرابعة

مكة تحضن أول مزاد عالمي لمبادرات المشاريع الوقفية



من منطلق السعي لتحقيق اهداف المؤتمر الإسلامي للأوقاف ومن أبرزها تعزيز الاسهامات التنموية للأوقاف بما يخدم رؤية ٢٠٢٠، والخروج بمشاريع ومبادرات وقفية تنموية قابلة للتنفيذ مباشرة، اتاحت الأمانة العامة للمؤتمر استعراض مجموعه من المبادرات لمشاريع وقفية تنموية وأخرى تختص بخدمة ضيوف الرحمن، لعرضها على الواقفين ورجال الاعمال والمستثمرين للتنافس فيما بينهم لتبنى مبادرة او أكثر.

وقال رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر المهندس محمود العوضي، ان الأمانة العامة للمؤتمر عقدت شراكة استراتيجية مع أحد الجهات الاستشارية المتخصصة في مجال الدراسات والاستشارات لتقوم بدورها في الاعداد لإنشاء هذه المشاريع بعد تحديدها وبدا عمل دراسة جدوى الخاصة بكل مشروع وتجهيز ملفه الكامل بكل ما يلزم واخذ الموافقات والتراخيص وقوفا عند مرحلة تحصيل راس مال المشروع مبينا انه تم تحديد تاريخ بدأ العمل لذلك ابتداء من الاحد ٣ ديسمبر ٢٠١٧ وأوضح العوضي، ان المؤتمر الإسلامي للأوقاف فتح باب المشاركة لجميع المؤسسات والافراد المهتمين بالوقف لتحقيق مفهوم الشراكة في العمل التنموي والتطويري للأوقاف، مشيرا ان المبادرات والمشاريع المطروحة قدمت رؤية جديدة ونماذج نوعية لتحسين وتطوير الأوقاف وتنميتها وفق أحدث النماذج وبما يتناسب مع القضايا المعاصرة وهو ما سوف يسهم في نجاحها مستقبليا . وقد تم عرض مبادرات لسته

صناديق وقفية مختصة بالصحة وصناعة الادوية و الدراسات والأبحاث والابتكار و التعليم والتدريب والتقنية والبرمجيات والمشاريع الاجتماعية، وحاضنات الاعمال والاسر المنتجة، كما تم تقديم سبعة مبادرات وهي انشاء ٢ مراكز حضرية في ثلاث دول، و الاستثمار الزراعي لبعض أملاك هيئة الإغاثة في عدد من الدول و انشاء عدد ٥ مرافق صحية في عدد من الدول و الاستثمار في أملاك هيئة الإغاثة في المجال التعليمي، إضافة الى مبادرة استراتيجي الأوقاف لذوي الاحتياجات الخاصة و أكاديمية التعليم الأجنبي بمكة المكرمة و وقف توعية خدمات مسار ضيوف الرحمن و وقف توعية تدريب ضيوف الرحمن في بلادهم، ومبادرة خدمة ضيوف الرحمن.

ثمار اللقاءات الثنائية B2B بالمؤتمر

أثمرت اللقاءات الثنائية التي نظمت ضمن فاعليات المؤتمر الإسلامي للأوقاف في دورته الثانية عن اتفاق تعاون مشترك بين الجامعة العربية المفتوحة وأكاديمية الوقف وتم توقيع الاتفاقية أثناء المؤتمر وقام بالتوقيع عليها كل من سعادة الدكتور غازي فليمان - مدير الجامعة العربية المفتوحة، وسعادة المهندس خالد الناصر - رئيس مجلس إدارة أكاديمية الوقف. وكان ذلك لتوقيع مذكرة تفاهم مشترك لتطوير وتقديم برامج تطويرية ودبلوم وبكالوريوس في مجال الأوقاف



المؤتمر الإسلامي للأوقاف - الدورة الثانية في أرقام



45

رحلة تم استقبالها من المطار



5000

رواد المعرض



1563

المسجلين في المؤتمر



24

جلسة عمل



355000

عدد مشاهدات الهاشتاق



30

جهة إعلامية لتغطية الحدث



2000

ساعة عمل



78

خبر إلكتروني



22

خبر مطبوع



14

ظهور إذاعي وتلفزيوني

حديث الصورة لليوم الثالث



شكر لرعاة المؤتمر والشركات المشاركة في المعرض

الراعي الرئيسي



جمعية مراكز الأحياء
منطقة مكة المكرمة
المجلس الفرعي محافظة جدة

الراعي الاستراتيجي



الشريك الإستراتيجي

الرعاة المشاركون



The Organisation of Islamic Cooperation



الإسكان التنموي
Developmental Housing

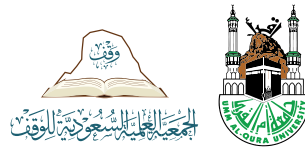
المؤسس والمنظم

الشريك العلمي

الشريك الاستشاري للمبادرات



لهيم لإدارة وتنظيم المعارض والمؤتمرات



المهاد العربية للتميز
Arabian Mehad Excellence

راعي الزى الرسمي

الراعي الفضائي

الراعي الرقمي

الراعي الإعلامي الحصري



مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر
OKAZ ORGANIZATION FOR PRESS & PUBLICATION

الشركات المشاركة في المعرض

رعاة المعرض الرئيسيون



رعاة المعرض الداعمون



رعاة المعرض المشاركين



Power of solutions

مبادراتنا

SEMA
الأكاديمية السعودية لإدارة الفعاليات والمعارض والمؤتمرات
Saudi Event Management Academy - Conferences & Exhibitions

LAHEEM
Events & MICE Consulting Services
الخدمات الإستشارية للمعارض والمؤتمرات

لهيم لإدارة وتنظيم المعارض والمؤتمرات

عضو مجموعة AME

Tel. : +966 12 6397 649

Fax : +966 12 2752 863

www.laheem.com

[/laheem_events](https://twitter.com/laheem_events)

[/laheemevents](https://www.youtube.com/channel/UC...)

عضو الجمعية الدولية للمعارض والفعاليات

IAEE

Exhibitions and Events Mean Business

www.iaee.com

Member

LAHEEM
Event Management Solutions